جامعة دمياط
كلية الآداب
قسم التاريخ

إيران والجزر الإماراتية الثلاث

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الآداب
قسم التاريخ تخصص التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الباحثة
أ / دينا احمد ابراهيم اسماعيل الشافعى

إشراف
أ.د /نبيل عبدالحميد سيد أحمد
أستاذ متفرغ التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب جامعة دمياط

أ) موقع وأهمية الجزر الإماراتية:

تعد الجزر العربية الثلاث جزيرة "أبو موسى" وجزيرة "طنب الكبرى" وجزيرة "طنب الصغرى" جزءاً من مجموعة جزر كثيرة منتشرة فى عرض الخليج العربى، وعلى الرغم من ضآلة مساحة هذه الجزر فإن أهميتها تكمن فى موقعها الإستراتيجى قرب بوابة الخليج قبالة "مضيق هرمز"، وعلى الطرق الملاحية القائمة بين هذا الجزء والشواطئ. ولطالما استخدمتها السفن العبارة كمراسى وملاجئ لها عند هبوب العواصف البحرية. وكان رجال القبائل العربية يغدون إليها من الضفة العربية للخليج لرعاية ماشيتهم صيفاً، وهذا إضافة إلى كون بعضها يحوى بعض الثروات الطبيعية كالأوكسيد الأحمر والبترول[1].

لقد شكلت هذه الجزر محور صراع مستمر بين الإمارات العربية الممتدة على الضفة الغربية للخليج و"إيران" القابعة على ضفته الشرقية لفترة زمنية طويلة. وقد استطاعت "إيران" فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى احتلال جزر "قشم" و"صرى" و"هنجام" وهى جزر عربية أصلاً إضافة إلى احتلال إقليم عربستان على الساحل الشرقى للخليج، وبقيت دونها الجزر العربية الثلاث إلى أن تتم لها ذلك فى 30 من نوفمبر عام 1971م[2].

ب) جزيرة أبو موسى:

تعتبر جزيرة أبو موسى من أكبر جزر الخليج العربى مساحة فهى مستطيلة الشكل، يصل طولها حوالى 7كم وعرضها حوالى 4,5كم، ومساحتها حوالى 35كم^2 وهى تتبع إمارة "الشارقة" وتبعد عنها حوالى 75كم، فى حين تبعد 95كم عن ميناء لنجمة الإيرانى. كما تبعد قرابة 160كم عن مضيق هرمز[3].

لقد ارتبط تاريخ الجزيرة بتاريخ القواسم ففى نهاية القرن التاسع عشر الميلادى، قام الشيخ "سالم بن سلطان" بتشييد قصراً عملت سلطات الاحتلال الإيرانى على هدمه وسوته بالأرض، ومن ناحية أخرى كانت الجزيرة تحتوى على حوالى 300 نخلة تنتشر حول الأرض الخصبة المزروعة بالشعير والحبوب والبصل الذى تصدره إلى "الشارقة" بقية الإمارات العربية، ومرد هذه الخصوبة إلى المياه العذبة المنفجرة من جوف الأرض، والتى كانت السفن المارة تتزود منها لدى رسوها على شواطئ الجزيرة[4].

لقد انتشرت مجموعة من التلال المنفردة منها جبل محرومة وتل العمايل وبلد على

---

(1) محمد حسين الزبيدى، موقفنا القومى من قضية الجزر العربية الثلاث، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1980م، ص7.
(2) خالد العربى، الخليج العربى "ماضيه وحاضره"، مطبعة الجاحظ، بغداد، 1972م، ص29.
(3) لؤى بحرى، الأطماع الأجنبية فى جزيرة أبو موسى العربية، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1971م، ص7.
(4) طاهر عيد موسى، الاحتلال الإيرانى لجزر أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1983م، ص27.

سطح الجزيرة، وأعلى منطقة فيها تقع في منتصف الجزيرة يبلغ ارتفاعها 60 قدماً، ويبلغ عمق المياه الساحلية فيها حوالى 75 قدماً. وتحتوى على قرابة 20 بئراً توفر المياه العذبة الصالحة للشرب. يبلغ عدد سكانها حوالى 1000 نسمة، وهم فى غالبيتهم من الغرب من قرية "الخان" بين "دبى" و"الشارقة" ويمتهنون الرعى وصيد السمك[5].

والواقع أن أهمية الجزيرة تكمن فى مياهها العميقة الصالحة لرسو السفن المارة فى الخليج عند تعرضها إلى العواصف فى المنطقة. وكانت بمثابة ملاذ لجميع أنواع السفن. كما أن موقعها يحتل قلب مضيق هرمز مما يساعدها على مراقبة السفن التى تنقل البترول، ومنذ عام 1952م أزدادت أهمية هذه الجزيرة وذلك عندما أعطى حق استثمار رواسب أوكسيد الحديد الذى يوجد بها إلى شركة الوادى الذهبى[6].

وفى عام 1971م ومع دخول قوات الشاه إلى الجزيرة سرعان ما نصب فيها الجنود الإيرانيون بعض المدافع الثقيلة المصوبة نحو البحر، وبنوا مهبطاً للطائرات المروحية. ولم تلبث الجزيرة أن اكتظت بالإيرانيين وتعرضت لعملية تغيير مدروسة بشق طريق جديد يفصل بين المنطقتين العربية والإيرانية، وقد عمدت "إيران" إلى إقامة مجمعات سكنية فى الجزيرة بحجة ضرورة استقدام جنود وعناصر الحراسة والشرطة وعائلاتهم من دون الحصول على موافقة "الإمارات"، ومنعت فى الوقت نفسه العرب من دخول الجزء الإيرانى، وفى عام 1992م تطور الموقف فى الجزيرة بشكل خطير حيث أقدمت "إيران" على احتلال كامل للجزيرة وطرد سكانها العرب منها[7].

ج) جزيرة طنب الكبرى:

تقع جزيرة "طنب الكبرى" على بعد 59كم جنوب غربى جزيرة "قلشم"، وعلى بعد 78كم شمال غربى جزيرة الحمراء، وموقعها إلى الشمال الشرقى من جزيرة "أبو موسى" وتبعد عنها 50كم، وهى تتبع مع جزيرة "طنب الصغرى" إمارة "رأس الخيمة". ويبلغ طول قطر جزيرة "طنب الكبرى" حوالى 3,5كم ومساحتها حوالى 9كم^2، وأعلى منطقة فيها تصل إلى 165 قدماً وهى عبارة عن قبة صخرية غنية بالمعادن وخصوصاً التراب الأحمر[8].

لقد خضعت جزيرة "طنب الكبرى" عبر العصور للفاتحين المتوالين الذين حكموا منطقة الخليج العربى من يونان ورومان وفرس وعرب وانجليز، وكانت الجزيرة مقصداً للسفن والزوارق العابرة بين المحيط الهندى والخليج العربى تتزود منها بالماء العذب، وهو

(5) مصطفى عبد الغنى، معجم مؤرخى التاريخ العربى الحديث والمعاصر، دار الجوهرة، القاهرة، 1990م، ص105.
(6) مفيد الزيدى، التيارات السياسية والفكرية فى الخليج، منتدى المعارف، القاهرة، 1992م، ص50.
(7) محمد رضا فوده، العلاقات الإيرانية الخليجية، مركز الدراسات العربى، باريس، د.ت، ص85.
(8) مصطفى عبد الغنى، المرجع السابق، ص106.

موجود بكثرة فيها[9].

لقد تغير الوضع تماماً فى الجزيرة على أثر الاحتلال حيث قامت "إيران" بإتخاذها إجراءات تعسفية عبر حاميتها العسكرية فى الجزيرة ضد القوارب العربية التى تجوب المنطقة بحثاً عن الصيد البحرى الوافر هناك، والتى كانت تقوم بعمليات التبادل التجارى المحدود بين موانئ الإمارات وموانئ الساحل الشرقى للخليج[10].

لقد عمدت زوارق الحراسة الإيرانية فى الجزيرة أكثر من مرة إلى احتجاز الصيادين وقطع شباكهم والتحقيق معهم، مما دفع صيادى "رأس الخيمة" إلى التخلى عن مصدر رزق أساسى لكثير من العائلات، وقد اتبعت "إيران" سياسة تضييق الخناق والتجويع لقطع كل شريان عربى فى الجزيرة ومحيطها، وتنصيب نفسها الوصى الوحيد على أمن الجزيرة وممتلكاتها، وقد أنشأت سلطات الاحتلال فى "طنب الكبرى" محطة رادارحولتها مع "طنب الصغرى" إلى مراكز عسكرية للمراقبة والتفتيش[11].

د) جزيرة طنب الصغرى:

تقع جزيرة "طنب الصغرى" فى الشمال الشرقى من جزيرة "طنب الكبرى"، وتبعد عنها حوالى 12كم. كما تبعد مسافة 90كم عن الساحل العربى، وهى جزيرة صغيرة مثلثة الشكل، يبلغ طولها 12كم وعرضها كيلو متراً واحد، وتتكون تلك الجزيرة من تلال صخرية داكنة اللون تقع فى طرفه الشمال. ويبلغ الارتفاع فيها 116 قدماً وهى خالية من السكان وتكثر فيها الطيور البحرية[12].

هـ) احتلال الجزر:

لقد أكدت لنا الوقائع التاريخية أن "إيران" عمدت منذ أكثر من قرن ونصف إلى إيجاد موطئ قدم لها فى بعض جزر الخليج ليتسنى لها التحكم بهذا الشريان المائى الحيوى، وفى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى استطاعت "إيران" احتلال بعض هذه الجزر كجزر "قشم" و"لنجة" و"صرى"، وبعد ذلك راحت "إيران" تطالب بملكيتها للبحرين لكنها لم تلبث أن تخلت عن ذلك بعد أن أجرت "الأمم المتحدة" استفتاء شعبياً أكد فيه شعب "البحرين" رغبته فى الحرية والاستقلال حيث تفرغت للمطالبة بجزر الإمارات الثلاث تحدوها إلى ذلك جملة من الأهداف يمكن إيجازها كالتالى:

1) التوسع الإقليمى وضم أراضى جديدة لإيران مما يمكنها من السيطرة الفعلية على الخليج وثرواته من ناحية، ويزيد من طاقتها الاقتصادية المتوفرة فى جزر الخليج

---

(9) Found Ashraf, Iran mines, Note sulmariness, threat in the Gulf, 1980, P. 65.

(10) طاهر عيد موسى، المرجع السابق، ص28.

(11) عبيد طويرش، الصراع حول مضيق هرمز، ط1، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، 1991م، ص20.

(12) محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005م، ص85.

ومياهه من ناحية أخرى، خصوصاً بعد اكتشاف الأوكسيد الأحمر فى هذه الجزر، والبترول فى مياهها الإقليمية[13].

2) قرب الجزر من مضيق هرمز وفى مواجهته مباشرة، مما يجعل منها مركزاً ممتازاً للمراقبة ويسمح بالتحكم بهذه البوابة الهامة وحماية طرق المواصلات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية و"بريطانيا" وأيضاً "إسرائيل"، من منطلق العلاقة الجيدة التى تربط "إيران" بهذه الدول آنذاك[14].
3) موقع الجزر الإستراتيجى فى قلب الخليج وبحذاء الممرات المائية فيه وعليه، فإن استيلاء "إيران" عليها يجعلها تتحكم بهذه الممرات ويبقيها على صلة دائمة مع "إسرائيل" مما يوقع المنطقة العربية بين فكى كماشة القوميتين العنصريتين المعاديتين للعرب الفارسية واليهودية[15].
4) استخدام الرعايا الإيرانيين فى أقطار الخليج كذريعة للتدخل فى شئون المنطقة الداخلية، واستخدام هذه الجزر منطلقاً للمتسللين والمخربين.
5) امتصاص النقمة الشعبية داخل "إيران" وذلك بتحويل أنظار الشعب الإيرانى نحو القضايا الخارجية، وإذكاء الروح القومية التعصبية[16].

ولم تكن الجزر الثلاث لقمة سائغة يسهل على الإيرانيين ابتلاعها، حيث خضعت قضية الجزر لمفاوضات طويلة ومرهقة بين "الشارقة" و"رأس الخيمة" و"إيران" و"بريطانيا"، وكان عراب المفاوضات السير "وليم لوس" المبعوث البريطانى الخاص المنظم لعملية الانسحاب البريطانى من الخليج، والذى لعب دور الوسيط فى هذه القضية غير المحايد بين "طهران" و"الإمارات" أكثر منه دور المفاوض، ولا شك بأنه كان منحازاً إلى جانب "إيران".. ولا نبالغ بالقول إنه سلم الجزر ويوصى من حكومته، وتسليم اليد إلى "إيران"[17].

لقد رفض الشيخ "صقر بن محمد القاسمى" شيح "رأس الخيمة" والشيخ "خالد بن محمد القاسمى" شيخ "الشارقة" كل الاقتراحات المقدمة من "إيران" فى هذا الشأن وأصر على موقفها وهو ضرورة إصدار بيان من قبل "إيران" تؤكد فيه على سيادة "الإمارات" على الجزر، وأخيراً توصلت "إيران" و"الشارقة" بعد ضغوط طويلة على الشيخ "خالد بن محمد القاسمى" إلى تسوية قبلها هذا الأخير بموجب خطابه إلى وزير الخارجية

---

(13) غانم محمد العجيلى، فصول فى تاريخ الخليج العربى والجزيرة العربية الحديث والمعاصر، ط1، الدار العربية للموسوعات، القاهرة، 1980م، ص82.

(14) مصطفى عبد الغنى، المرجع السابق، ص107.

(15) محمود شاكر، المرجع السابق، ص87.

(16) Philip finnegan, Iran purseus chinese mine to bolster gulf clout, Defense News, Jan 1994, P. 35.

(17) عمر البشير الترابى، مختصر التاريخ السياسى للخليج العربى، مجلة المجلة، العدد 1325، بيروت، ديسمبر 2012م، ص15.

البريطانية فى 18 نوفمبر عام 1971م، والذى جاء فيه "إشارة لمباحثاتنا حول الترتيبات المبينة فى مذكرة التفاهم المرفقة بهذه الرسالة .. وأكون ممتناً لتأكيد قبول الحكومية الإيرانية من جانبها لهذه الترتيبات"، وجاء رد "طهران" فى 25 نوفمبر عام 1971م من وزير الخارجية "عباس على خلعتبرى" يؤكد أن حكومته تقبل المذكرة الخاصة بأبى موسى، وعليه تتمكن "إيران" من احتلال قسم من جزيرة "أبو موسى" على أساس الترتيبات الأمنية، أما جزيرتا طنب الكبرى والصغرى فتحتلهما عنوة[18].

و) مذكرة التفاهم:

لقد وقعت مذكرة التفاهم فى نوفمبر عام 1971م برعاية "بريطانيا" ومباركتها، ليست اتفاقية قانونية بل هى عبارة عن ترتيبات وافق عليها الطرفان العربى الإيرانى دون أن تتضمن أى نص يحدد مصير الجزيرة والسيادة عليها بل أن هذه المسألة تركت للحل والحسم فى وقت لاحق[19].

وفى 29 نوفمبر عام 1971م أى قبل العدوان الإيرانى بيوم واحد أذاع حاكم "الشارقة" "خالد بن محمد القاسمى" من إذاعة صوت الساحل بأنه قد تم الاتفاق بينه وبين الحكومة الإيرانية على ترتيبات سوف لن تمس نظرة "الشارقة" فى سيادتها على جزيرة "أبو

موسى" حيث سيبقى علم "الشارقة" مرفوعاً عليها، كما سيبقى مرفوعاً على مركز الشرطة فى الجزيرة وعلى الدوائر الحكومية فيها وسيبقى مواطنوا "الشارقة" يقيمون على الجزيرة كما كانوا[20].

وقد تضمنت مذكرة الترتيبات مقدمة وست بنود، ونصت المقدمة على أن "إيران" و"الشارقة" لن تتخليا عن المطالبة بأبى موسى ولن تعترف أى منهما بمطالب الأخرى، وعلى هذا الأساس سنجرى الترتيبات الآتية:

1) سوف تصل قوات إيرانية إلى جزيرة "أبو موسى" وتحتل مناطق ضمن الحدود المتفق عليها فى الخريطة المرفقة بهذه المذكرة.
2) كانت لإيران صلاحيات كاملة يرفرف عليها العلم الإيرانى ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية، وتمارس "الشارقة" صلاحيات كاملة على بقية أنحاء الجزيرة ويظل علم "الشارقة" مرفوعاً باستمرار فوق مخفر شرطة "الشارقة" على نفس الأسلوب الذى يرفع بموجبه العلم الإيرانى على الثكنة

---

(18) خالد العربى، المرجع السابق، ص30.
(19) حسن عبد الغفار، موسوعة تاريخ الخليج العربى، جـ1، ط1، مكتبة النافذة، القاهرة، 2012م، ص95.
(20) عبيد طويرش، المرجع السابق، ص22.

الإيرانية[21].

3) تقر "إيران" و"الشارقة" بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مساحة 12 ميلاً بحرياً.
4) تباشر شركة بيوتس غاز أند أوبل كومبانى استغلال الموارد البترولية لجزيرة "أبو موسى" وقاع البحر وما تحت قاع البحر فى مياهها الإقليمية بموجب الاتفاقية القائمةوالتى يجب أن تحظى بقبول "إيران". وتدفع الشركة نصف العائدات النفطية الحكومية الناجمة عن هذه الاتفاقية نتيجة الاستغلال المذكور مباشرة إلى "إيران" وتدفع النصف الثانى إلى "الشارقة"[22].
5) يتمتع مواطنوا "إيران" و"الشارقة" بحقوق متساوية للصيد فى المياه الإقليمية.
6) يتعهد الشاه بتقديم مساعدة مالية سنوية للشارقة قدرها مليون ونصف المليون جنيه استرلينى لمدة 9 سنوات قابلة للتجديد، وتتوقف هذه المساعدات تلقائياً فى حال ارتفاع عائدات "الشارقة" من النفط إلى ما يزيد على مليون ونصف المليون جنيه[23].

لقد كانت هذه الاتفاقية بمثابة موافقة على تقاسم الجزيرة بيد أن تصريحات الإيرانيين وتصريحات شيخ "الشارقة" عبرت عن خلافات جذرية بين الفريقين، حيث صرح حاكم "الشارقة" حينئذ أن الاتفاقية مؤقتة وأنه وسيلة لمنع إراقة الدماء. فى حين صرح رئيس وزراء "إيران" للبرلمان الإيرانى بأن "إيران" لن تتنازل مطلقاً عن سيادتها غير القابلة للتحكيم فى مجمل جزيرة "أبو موسى" أما الشاه نفسه فقد اعترف بتصريحات شيخ "الشارقة" ورفضها فى آن معاً، وصرح بعد الإنزال مباشر "نحن نؤكد موقفنا بأن الجزيرة تعود كلها إلينا"[24].

لقد وقع شيخ "الشارقة" فى شرك التآمر البريطانى الإيرانى، وهذا أمر طبيعى بالنسبة لفرد أعزل يحكم إمارة صغيرة فى مواجهة قوتين كبيرتين هما الدهاء البريطانى والنوايا التوسعية الإيرانية. بيد أن أسوأ ما فى الأمر هو الصمت العربى الشامل تقريباً إزاء هذه القضية لولا بعض أصوات خجولة ارتفعت هنا وهناك منددة ليست إلا وهذا ما أكده الشيخ "خالد بن محمد القاسمى" لدى تبريره قصه اتفاقه مع إيران[25].

ى) الاحتلال الغاشم:

وبعد حوالى عشرين ساعة على توقيع مذكرة التفاهم وتحديداً فى الساعة الخامسة

---

(21) محمد رضا فودة، الأمن القومى للخليج العربى، ط1، مركز الصلاح للدراسات السياسية وانتاج الإعلام، باريس، 1995م، ص40.
(22) عمر البشير الترابى، المرجع السابق، ص17.
(23) صلاح العقاد، معالم التغيير فى دول الخليج العربى، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972م، ص100.
(24) حسن عبد الغفار، المرجع السابق، ص97.
(25) أشرف مؤنس، العرب فى التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة كلية الآداب، القاهرة، 1990م، ص212.

من صبيحة يوم الثلاثاء 30 نوفمبر عام 1971م، قامت وحدات من الجيش الإيرانى بالتمركز فى المواقع المحددة لها فى جزيرة "أبو موسى" بموجب مذكرة التفاهم، كما احتلت قوات أخرى جزيرة "طنب الصغرى" الخالية تماماً من السكان بل ومن الحماية، أما بالنسبة لجزيرة "طنب الكبرى". فلا نغالى إذا اعتبرنا أن ما حصل فيها هو نوع من ملحمة بطولية، إذا عرفنا مقدار اللاتكافؤ فى العدد والعدة بين القوات الإيرانية المعقدية والحامية العربية المدافعة عن الجزيرة[26].

لقد ركزت القوات الإيرانية على جزيرة "طنب الكبرى" وذلك لسهولة استيلائها على جزيرة "أبو موسى" وجزيرة "طنب الصغرى"، فقد قامت القوات الإيرانية بتجنيد قوة قوامها 500 ضابط جندى مدعومة بحراً وجواً، واحتلوا الجبل المرتفع فيها ثم هبطوا إلى الجانب الآخر من الساحل فجاءتهم شرطة "رأس الخيمة"، وعلى رأسها ضابط يرفع يديه علامة الاستسلام، وعندما اقترب الإيرانيون أطلق شرطيوا "رأس الخيمة" النار، فسقط ضابط وجنديان إيرانيون، وقتل أربعة من شرطة "رأس الخيمة"[27].

وحول هذا التصدى البطولى لجحافل الطغمة الإيرانية، أصدرت حكومة "رأس الخيمة" بياناً أوردت فيه تفاصيل العدوان الإيرانى على الجزر العربية جاء فيه:

"فى الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء 1971/11/30م غزت القوة الإيرانية البحرية والجوية والبرية المحمولة بهجوم غادر على الجزر العربية الثلاث "طنب الكبرى" و"طنب الصغرى" و"أبو موسى"[28].

لقد شنت القوات الإيرانية الغازية عدوانها الوحشى على السكان والمراكز الحكومية فى جزيرة "طنب الكبرى". وكان جنود الحملة الإيرانية يقدرون بعشرات الآلوف زحفت على أرض الجزيرة من المدمرات والبوارج الحربية والطرادات. كما أنزلت قوات أخرى بواسطة طائرات الهليكوبتر وسط الجزيرة، وقامت هذه القوات المعتدية بقصف مركز على الشرطة وعلى المدرسة الابتدائية القاسمية للبنين الواقعة وسط البلدة[29].

قام أفراد الشرطة وعددهم ستة المكلفون بحماية جزيرتى "طنب الكبرى" و"طنب الصغرى" وحماية الأرض فيهما بالتصدى لجنود العدوان، فقاتلوا قتال الأبطال، واستبسلوا استبسالاً رائعاً يدافعون عن أراضيهم ويذودون عن حياض وطنهم بكل طاقاتهم بالروح والدم. فقتلوا مجموعة من الغزاة وأصابوا عدداً آخر بجراح. وكان أن استشهد الشرطى

---

(26) لوريمر، دليل الخليج، جـ2، قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ص979.

(27) جبران شامية، سجل الآراء والوثائق والأحداث السياسية فى العالم العربى، دار الأبحاث والنشر، بيروت، 1976م، ص112.

(28) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، جـ3، لبنان، 1995م، ص158.

(29) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص102.

الأول "سالم سهيل خميس" مسئول المركز. فكان أول الشهداء الذين رووا بدمائهم الذكية تراب الوطن ثم آخرون من رفاقه مضحين بأرواحهم الطاهرة. فقد أصيب الشرطى "محمد عبد الله عبيد" والشرطى اللاسلكى "حواش محمد عبد الله" أيضاً بجراح. ورغم كل ذلك بقيا يقاتلان بشجاعة كبيرة حتى انتهت ذخيرتهما[30].

لقد أحاطت القوات الإيرانية بمركز الشرطة من كل جانب فأسرتهما، وخلال هذه المعركة فاضت روح الشهيد الشرطى الأول "سالم سهيل خميس" إلى بارئها فحمل الأهالى جثمانه الطاهر وقاموا بدفنه بأرض الجزيرة تحت تهديد قوات الاحتلال، أما أفراد الشرطة البواسل الثلاثة الذين أصيبوا إصابات عميقة فقد حملتهم طائرات الهليكوبتر الإيرانية إلى بندر عباس مع الأثريين، ثم أعلنت أجهزة أعلام المعتدين أن أبطالنا استشهدوا متأثرين بجراحة[31].

وقد طلبت حكومة "رأس الخيمة" رسمياً من الحكومة البريطانية أن تقوم بجلب شهدائنا من قبضة الغزاة المعتدين ليجرى تشييعهم تشييعاً مهيباً يليق ببطولاتهم وتفانيهم فى الدفاع عن أرضهم ليدفنوا فى "رأس الخيمة"، رحم الله أبطالنا الشهداء وأسكنهم فسيح جناته[32].

لقد تحولت جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى قاعدة بحرية إيرانية بعد الاحتلال، وتم طرد السكان العرب من جزيرة "طنب الكبرى"، أما "الشارقة" فقد أقامت فى الجزء العربى من جزيرة "أبو موسى" مدرسة ومكتبة ومركزاً اعلامياً، ويعيش فى نصف الجزيرة العربية حوالى 500 عربى معظمهم من صيادى السمك، ومازال عليها مركز للشرطة تابع لدولة "الإمارات العربية المتحدة"[33].

وفى خصم معمعة الاحتلال والانسحاب البريطانى من الخليج وإعلان قيام اتحاد الإمارات العربية، كانت إمارات الساحل المتصالح كل على حده توقع مع "بريطانيا" معاهدة إنهاء الحماية، وبالتالى لم يصدق مساعدة "بريطانيا" للإمارات فى قضية الجزر وغيرها. فكأنها بذلك تقدم الأراضى العربية لإيران على طبق من دهب مثلما قدمت "فلسطين" للصهاينة، ولا شك بأن وقوف "بريطانيا" إلى جانب "إيران" له أسبابه التى تنطلق من إستراتيجية مصالحهاالخاصة[34].

---

(30) محد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر، دار عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1996م، ص55.

(31) محمد حسن العيدروس، المرجع السابق، ص57.

(32) مسعود الخوند، المرجع السابق، ص60.

(33) مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر، جامعة البصرة، 1984م، ص251.

(34) صبرى فارس الهينى، الخليج العربى، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981م، ص365.

ن) أسباب دعم بريطانيا لإيران:

عندما أيقنت "بريطانيا" أن تأمين مصالحها ممكن التحقيق فى المقلب الإيرانى، بدلت مواقفها لصالح "إيران" بعد أن كانت تربطها بالإمارات العربية معاهدات حماية. أما أسباب الانفلات فيمكن إيجازها كالتالى:

1) العمل على منع الأسطول الروسى من الوصول إلى المحيط الهندى وإقفال كافة السبل أمام "روسيا" للنفاذ إلى منطقة الخليج، خصوصاً وأن هذه الأخيرة بدأت بإقامة علاقات صداقة وتعاون مع "إيران" وخاصة على الصعيدين الاقتصادى والعسكرى[35].
2) على هذا الأساس وفى محاولة منها للالتفات على التعاون الإيرانى – الروسى، قدمت حكومة الهند البريطانية عروضاً للوقوف ضد العروض المشابهة التى تقدمت بها "روسيا"، وأرسل اللورد "كيرزون" نائب الملك البريطانى فى "الهند" آنذاك بعثات تجارية بريطانية إلى "إيران" بالإضافة إلى رحلته الشخصية الشهيرة إلى الخليج العربى و"إيران" عام 1903م، والتى بدت مع ما أحيط بها من مظاهر الحماية والفخامة كظاهرة سياسية بريطانية تحمل أكثر من معنى[36].
3) محاولة "بريطانيا" كسب شيء من التعزيز لنفوذها المتدهور فى "إيران"، وشاهدنا على ذلك أن "بريطانيا" عندما أحست أن علاقة الشيخ "زايد بن خليفة" حاكم" "أبو ظبى" تطورت مع "إيران" إلى درجة باتت تخشى معها أن تؤدى هذه العلاقات إلى فتح الباب أمام تقدم النفوذ الروسى على "أبو ظبى" و"الإمارات العربية المتحدة"، سارعت إلى تحذير الشيخ "زايد" من مغبة أعماله وطلبت منه قطع علاقاته مع "إيران" فوراً، وهددته باستخدام القوة، مما اضطره إلى الامتثال لهذا الطلب[37].
4) الوقوف ضد حركة التحرير القومى العربى والخوف من نتائجها وامتدادها إلى مناطق النفوذ البريطانى – الإيرانى فى الخليج، خاصة بعد فشل عملية العدوان الثلاثى على "مصر" عام 1956م.
5) الوقوف ضد التواجد الألمانى فى منطقة الخليج. وقد ساد الاعتقاد أن "ألمانيا" كانت تحرض "تركيا" ضد "بريطانيا"، وأن "روسيا" كانت خلف عملية الإنزال الإيرانى فى جزيرة "أبو موسى" عام 1903م وذلك للإضرار بالوجود البريطانى فى المنطقة[38].
6) لقد سعت "بريطانيا" إلى ترسيخ وجود وتقوية الكيانات العنصرية المناوية للعرب

---

[35] لؤى بحرى، المرجع السابق، ص13.
[36] فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا فى الخليج العربى، جـ2، دار السلاسل، الكويت، 1984م، ص45.
[37] بدر الدين الخصوصى، دراسات فى تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر، جـ1، ط2، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ص120.
[38] مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، المرجع السابق، ص65.

فى منطقة الشرق الأوسط، وهذا بسبب حقدها الدفين على العرب، وهذا ما أثبتته الأحداث فى المناطق العربية الخاضعة آنذاك للنفوذ البريطانى، كما دعمت القومية اليهودية بدءاً من وعد بلفور المشئوم عام 1917م وحتى احتلال "فلسطين عام 1948م".

أما بالنسبة لإيران ولأنها أدركت أن عملها العدوانى ضد الجزر العربية مخالف لكل الأعراف والقوانين الدولية، فقد عمدت إلى خلق مختلف الذرائع والحجج التى تبرز احتلالها للجزر[39].

ك) التبرير الإيرانى لعملية الاحتلال:

عادة ما تترافق كل عملية احتلال مع تبريرات علنية تعدها مسبقاً الدولة المعتدية لإخفاء حقيقة نواياها العدوانية، وهذا ما فعلته "إيران" الشاه عندما كانت تطالب بالجزر لدى احتلالها لها. فقد استندت بادئ ذى بدء إلى وثيقتين بريطانيتين هما:

1) خارطة "فارس" التى أعدها اللورد "كيرزون" وهى خارطة غير رسمية، والتى ثبت فيها ألوان الجزر الأربع (جزيرة صرى، جزيرة أبوموسى، جزيرة طنب الكبرى، جزيرة طنب الصغرى) بنفس لون بلاد " فارس"[40].
2) خارطة "فارس" التى أعدتها مديرية مساحة الهند عام 1897م، وتثبت الجزر بنفس الألوان المذكورة فى الخارطة الأولى.

وعلى الرغم أن "بريطانيا" اعتبرت ما جاء فى تلك الخارطتين خطأ غير مقصود يؤسف له، إلا أن "إيران" تمسكت بهما لأنها لم تكن لتملك أية وثائق أخرى منطقية وقانونية تدعم مطالبها التوسعية[41].

لقد لمحت "إيران" أن الأسباب الموجبة للاحتلال هى أسباب اقتصادية وسياسية وذلك قبل الاحتلال، وبالتالى ركزت اهتمامها على جزيرة "أبو موسى" قبل غيرها.

وذلك بسبب رغبتها فى استغلال الأوكسيد الأحمر فيها، حيث منحت "إيران" امتياز استغلاله فى جزيرة "هرمز" إلى أحد التجار الأثرياء المدعو "معين النجار" والذى كان له نفوذ قوى على الحكومة الإيرانية. ولا أراد أن يمد نفوذه إلى جزيرة "أبو موسى"، وقام بتحريف الحكومة الإيرانية على المطالبة بها ورفع قضيتها إلى أروقة عصبة الأمم مع دعوى "إيران" بالبحرين. وهنا نرى تأثير البراجوازية الإيرانية فى مجرى الأحداث[42].

أما عن الأسباب الأمنية فيتحدث الشيخ "راشد بن سعيد آل مكتوم" حاكم "دبى" فى

---

(39) محمود على الداود، الخليج العربى والعمل العربى المشترك، مركز الخليج العربى بجامعة البصرة، 1980م، ص68.
(40) سيد نوفل، الخليج العربى أو الحدود الشرقية للوطن العربى، دار الطليعة، بيروت، 1969م، ص30.
(41) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، جـ4، دار رواد النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1995م، ص153.
(42) أمين سعيد، الخليج العربى فى تاريخه السياسى، ونهضته الحديثة، دار الكاتب العربى، بيروت، د.ت، ص285.

لقاء له مع السير "وليم لوس" عن مخاوفة من الأطماع الإيرانية، ويسأل عن موقف "بريطانيا" إذا ما احتلت "إيران" الجزر، حيث يقول الإيرانيون والحديث للشيخ راشد: "لقد تساهلنا معكم فى قضية "البحرين"، فلماذا لا تتساهلون معنا فى قضية الجزر، إنها جزر غير مسكونة وليست لها أية قيمة إلى القيمة الإستراتيجية، وكانوا الإيرانيون يريدوا أن يحموا الخليج من الأخطار الزاحفة عليه من الخارج سواء الأخطار الروسية والصينية واليسارية، فكانت هذه الأخطار لا تهدد "إيران" فحسب، بل تهدد المنطقة كلها[43].

لقد كانت هذه التصريحات تبين لنا هشاشة مزاعم "إيران" فى مطالبتها بالجزر حتى لو كانت صاحبة حق فعلاً، لما اضطرت للجوء إلى هذا الأسلوب التوسلى أو حتى إلى التهديد والوعيد، بل كانت اكتفت بتقديم الوثائق والأسانيد القانونية، وهذا ما لم تملكه "إيران" فعلاً كذلك يتحدث الإيرانيون عن الأخطار الخارجية، ونحن بدورنا نسأل هل هذه الأخطار متأتية فقط عن "روسيا" و"الصين" و"اليسار؟ ولو كانت هذه المزاعم صحيحة؟ أليست هى التى تملك صواريخ صينية الصنع موجهة نحو الضفة العربية من الخليج؟ أما اليسار، فلم يكن له أى منفذ إلى الدول الخليجية العربية، باستثناء "العراق" الذى كان يشكل أكبر قوة عسكرية عربية فى مواجهة "إيران" وبالتالى فإن "إيران" لم تكن خائفة من الأخطار المزعومة السالفة الذكر، بل من تنامى قوة العرب مما يكبح جماح أطماعها التوسعية[44].

وفى نفس التوجه فسر الشاه احتلاله لجزيرة "أبو موسى" بالحاجة إلى منع القوى المعادية من دخول الخليج ومنع الإرهابيين من محاولة عرقلة الملاحة فى الخليج العربى عن طريق إغلاق مضيق هرمز، ولكن كما أشار ضباط من الجيوش المختلفة بإمكان مركبين صغيرين أن يزرعا الألغام فى المضيق تحت جنح الظلام، دون أن تتمكن القوات المرابطة فى الجزر من عمل أى شيء ضد هذا العمل. وهذا ما يثبت أن أهداف "إيران" المعلنة من احتلال الجزر مغايرة لأهدافها الحقيقة الكامنة، والتى تتلخص فيما يلي:

1) إعادة مجد الإمبراطورية الفارسية القائم على الاحتلال والتوسع ذلك أن احتلال الجزر يؤمن لإيران محطات تموين وذخيرة واتصال تمهد لها طريق الوصول إلى الشاطئ العربى من الخليج، فتصبح بذلك المتحكم الواحد بهذه المنطقة الحيوية من العام[45].
2) منع أية قوى أخرى وخصوصاً العربية من السيطرة على هذه الجزر الإستراتيجية.

---

(43) Clayton, Siy G, Arabia and The Arabs IB "Journal of the Royal lnsti – tite of laternation Affairs, 1950, P. 10.

(44) مصطفى نبيل، مثلث الخطر "مضيق هرمز – مضيق باب المندب – مضيق جبل طارق"، ط2، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983م، ص37.

(45) سيد نوفل، المرجع السابق، ص32.

أما بالنسبة للهدف الاقتصادى فقد أكده شيخ "الشارقة" فى خطاب له بالراديو والتلفزيون إذ قال: ذهبت إلى "إيران" أكثر من مرة، وفى كل مرة كانت نواياها واضحة وتأكدت أثناء زياراتي لطهران بأن "إيران" ستستخدم القوة لاحتلال الجزر لطمعها بوجود البترول فى جزيرة "أبو موسى". لقد كان دافعها الأساسى اقتصادياً[46].

وعلى الرغم من وجود الأهداف التوسعية والاقتصادية، إلا أننا لا نجد فيها شروطاً كافية لتبرير الاحتلال، وذلك للأسباب التالية:

أ) إن الحديث عن الأطماع التوسعية ينطبق على الدول التى تحتاج فعلاً إلى أرض جديدة لأسباب معيشية وديموغرافية كإسرائيل مثلاً التى تستقدم سنوياً الآلاف من المستوطنين اليهود، والتى تسعى لإيجاد موارد معيشية جديدة لهم كالماء والغذاء. أما بالنسبة لإيران فهى دولة مترامية الطراف وليست بحاجة ماسة إلى رقعة صغيرة من الأرض لا تتجاوز بضعة كيلو مترات ومعظمها لا تتوافر فيه مقومات المعيشة الطبيعية[47].

ب) إن اتساع الرقعة الجغرافية يستتبع وجود تكامل اقتصادي ويكفى "إيران" أنها غنية بالبترول وفيها مصفاة عبادان التى تعد من أكبر مصافى الشرق. فلا يقاس بترول جزيرة "أبو موسى" ببترولها.

لقد كانت الأهداف الأساسية سياسية وتكمن فى تحويل الجزر إلى قواعد عسكرية تزخر بالأسلحة المتطورة الموجهة عند دول الخليج العربى، وفى محاولة منها للسيطرة على كامل المنطقة والتحكم بكل دول المشرق العربى. ونحن نعلم أن الدول الكبرى ذات الأهداف الإستراتيجية السياسية مستعدة لإقامة أوثق العلاقات مع الدول الصغيرة جداً، كالبحرين و"لبنان" و"قبرص" و"قطر" و"الكويت" فى سبيل تحقيق هذه الأهداف، وكانت "إيران" مستعدة للتضحية بأى شيء للحصول على هذه الجزر[48].

ومن ناحية أخرى كان لمذكرة التفاهم أبعادها غير المنظورة أيضاً من أجل تحقيق أهدافها السياسية الإستراتيجية، أتبعت "إيران" أساليب يمكن وصفها بالاستفزازية. ففى حال عدم حصول الاتفاقية مع "الشارقة"، ستقوم "إيران" حتماً باحتلال جزيرة "أبو موسى"، حيث قد يتوافق ذلك مع سلوكيات عدائية ليس أقلها طرد الأهالى العرب من الجزيرة باتجاه "الشارقة" وسائر الإمارات، فكان لابد من حصول أعمال شغب وانتقام ونمو غائبة ضد الإيرانيين الكثيرين فى "الإمارات" مما يؤدى إلى:

1) انشغال السلطة الإماراتية بتهدئة الخواطر ومعالجة الأمور الداخلية، مما يناسبها

---

(46) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص65.

(47) صالح محمد صالح العلى، التاريخ السياسى لعلاقات إيران بشرقى الجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج، البصرة، 1984م، ص144.

(48) فؤاد سعيد العابد، المرجع السابق، ص49.

موضوع الجزر[49].

2) اغتنام "إيران" الفرصة فتقوم بتجييش كل قدرتها العسكرية لمهاجمة "الإمارات" واحتلالها بحجة الدفاع عن الرعايا الإيرانيين فيها، بيد أن سياسة منبط النفس والحكمة التى اتبعتها حكام "الإمارات" وخاصة الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان" حالت دون ذلك، وقد أدى الاحتلال فعلاً إلى أعمال شغب عفوية فى "الإمارات" عولجت بالكثير من التبصر والتعقل[50].

لقد أدى الاحتلال إلى حدوث ردود فعل عديدة سواء محلياً أو عربياً أو دولياً، ففى الإمارات العربية تراوحت ردود الفعل بين الاستنكار والاحتجاج والمظاهرات السلمية وبعض الأعمال الشعبية العفوية ضد المصالح الإيرانية البريطانية فى "الشارقة" و"رأس الخيمة"، أما إقليمياً وعربياً فقد اكتفى بالاستنكار والاحتجاج واكتظت أروقة الجامعة العربية بلقاءات واجتماعات غير مجدية. وأثيرت قضية الاحتلال فى أروقة الأمم المتحدة وباركته الدول الأجنبية وخاصة "الولايات المتحدة الأمريكية" و"إسرائيل"[51].

لقد استمرت قضية الجزر فى حالة متأزمة وتبحث عن حل سلمى لها حتى يومنا هذا، ولم يتم التوصل بعد إلى إقناع "إيران" بإعادة الحق المغتصب إلى أصحابه الشرعيين، ورغم كل الجهود التى تبذلها دولة "الإمارات" والوسطاء لتحقيقه، وإذا تنتهى قضية الجزر العربية الثلاث بهذا الشكل المأساوى تباشر "بريطانيا" سحب قواتها العسكرية من الخليج، مطمئنة بذلك إلى نجاح مخططاتها التى تتلخص فى أن انسحابها العسكرى من الخليج لا يعنى بأى حال انسحابها منه سواء سياسياً أو اقتصادياً[52].

ل) موقف جمهورية إيران الإسلامية من قضية الجزر:

لم تعترف "إيران" الثورة بحق دولة "الإمارات" فى أى جزء من الجزر العربية، واستمرت فى رفضها لموقفها الرافض لأية تسوية تتعلق بالجزر، مستفيدة فى ذلك من الظروف التالية:

أ) انتقال "الإمارات" إلى عصر الدولة الدستورية مما اضطرها إلى الانهماك فى تثبيت دعائم أوضاعها الداخلية.

ب) الانقسام الحاصل فى الموقف العربى، بحيث لم تتشكل حتى الآن وحدة موقف، أو بالأحرى قوة عربية موحدة قادرة على مواجهة التحديات خاصة التحديات الإيرانية المتحدة والمتمثلة فى تطوير القدرة العسكرية فى "إيران" على إثر انهيار الاتحاد السوفيتى عام 1991م، وكما يبدو انشغال بعض الدول العربية بمشاكلها

---

(49) مسعود الخوند، المرجع السابق، ص154.

(50) ايف شميل، بلدان الخليج العربى ومسألة التحديث، ط1، دار الساقى، بيروت، 1980م، ص92.

(51) عبد الرحمن يوسف بن حارب، الخليج العربى والتطورات السياسية، 1914م-1971م، دار الثقافة العربية، الشارقة، ص26.

(52) أمين سعيد، المرجع السابق، ص286.

الداخلية والبعض بالصراعات العربية، وبعضها الآخر بمواجهة الاحتلال الإسرائيلى[53].

ج) اعتماد دولة "الإمارات" والدول العربية الأخرى على اتباع الأساليب السلمية والدبلوماسية فى المطالبة باسترجاع الجزر، وذلك رغبة فى المحافظة على علاقات حسن الجوار مع "إيران" ووحدة الانتماء والشعور والأخوة الإسلامية بهدف تجنيب المنطقة المزيد من الدمار والنزف[54].

د) الحرب العراقية – الإيرانية التى أدت إلى استنزاف الطاقات العربية الخليجية من جهة، وانشغال "إيران" بهذه الحرب ومشاكلها الداخلية من جهة ثانية.

وفى عام 1991م انهارت القوة العسكرية العراقية لتتحول "إيران" مجدداً إلى سيد الساحة العسكرية الخليجية حيث تمكنت "إيران" من شراء ما قيمته مليارى دولار من دول الكومنولث المستقلة، وكذلك نشطت سبل التعاون العسكرى بين "إيران" وعدد من الدول الأخرى[55].

وفى عام 1992م برزت حقيقة "إيران" التوسعية والعدائية حيث احتلت كامل جزيرة "أبو موسى" وطردت سكانها العرب منها، وفى خطوة عدائية تصعيدية وافق البرلمان الإيرانى على القانون الذى يحدد المياه الإقليمية لإيران بإثنى عشر ميلاً بحرياً، وهو ما يعنى خضوع الجزر الثلاث وحتى بحر "عمان" إلى السيادة الإيرانية. بيد أنه ينبغى أن يكون ذلك مشروطاً بوجود اتفاقيات ثنائية مع الدول المجاورة وخاضعاً للقواعد الدولية المنظمة كقانون البحار.

وهذا ما لم تفعله "إيران" مع دولة "الإمارات". وعليه كان رد "الإمارات" بأن أقر مجلس الوزراء الإماراتى أول مسودة قانون اتحادى فى شأن الحدود البحرية. فانضمت "الإمارات" بذلك إلى "عمان" و"البحرين" و"قطر" و"إيران" التى أصدرت خلال النصف الأول من عام 1993م قوانين توضح حدود مياهها الإقليمية وحدوداً بحرية أخرى. ويحدد القانون المياه الإقليمية للإمارات على بعد 12 ميلاً بحرياً والمنطقة البحرية المجاورة على بعد 24 ميلاً بحرياً، ومنطقة اقتصادية خاصة تتمتع فيها "الإمارات" بالسلطة على مصادر بحرية ونفطية على امتداد 200 ميل يحرى أو حتى خط يمر فى وسط الخليج[56].

أما على صعيد جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى فلم يطرأ أى تغيير يذكر، ومنذ الاحتلال اعتبرت "إيران" أن الجزيرتين ملك لها. حتى أنه فى المحادثات المباشرة التى تمت فى

---

(53) وليد حمدى الأعظمى، النزاع، بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى فى الوثائق البريطانية 1764م – 1971م، ط1، 1993م، ص10.

(54) مسعود الخوند، المرجع السابق، ص170.

(55) سليمان سعدون البدر، منطقة الخليج العربى خلال القرن العشرين، ط1، الكويت، 1978م، ص85.

(56) جيران شامية، المرجع السابق، ص40.

"أبو ظبى" فى أواخر عام 1992م بين المسؤولين الإماراتيين ووفد إيرانى للبحث فى حل مشكلة الجزر بالطرق السليمة، سرعان ما فشلت المحادثات بسبب رفض الوفد الإيرانى البحث فى مسألة جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، والتركيز على جزيرة "أبو موسى" فقط، فى حيث تصر دولة "الإمارات" على بحث قضية الجزر كجزء لا يتجزأ[57].

ي) دولة الإمارات وإيران "مواقف متناقضة":

وفى عام 1971م لم تأل دولة "الإمارات" جهداً فى المطالبة بحقوقها المشروعة فى هذه الجزر، ولا شيء أكثر من حقوقها وقد تفيد دائماً باحترام مذكرة التفاهم رغم عدم قانونيتها ولا تلزم بالتالى دولة "الإمارات" بشيء، ولم تخل بالتزاماتها أو بعلاقاتها الطبيعية مع "إيران" حتى أنها لم تحاول استغلال الظروف الحرجة التى مرت بها "إيران" خاصة أثناء انشغالها بالحرب مع "العراق"، بل إنها التزمت بالتريث فى إثارة قضية الجزر منطلقة فى ذلك من الحكمة والتعقل، كما لا ينبغى أن تنسى "إيران" المساعى الحميدة التى بذلتها دولة "الإمارات" لوقف النزف ورأب الصدع بين أخوة الإسلام[58].

لقد تميز الموقف الإماراتى بالأتزان والهدوء وطول النفس، فلا انفعال ولا تحدى بل كانت رؤية موضوعية للأمور تنطلق من حتمية وجود "إيران" كأمر واقع، وعليه فإن الصراع والعدوان بين الدولتين ستجر الدويلات إلى منطقة الخليج. فلابد إذا من حل القضية بالأساليب السلبية والدبلوماسية انطلاقاً من علاقات حسن الجوار والانتماء إلى الدين الإسلامى الواحد والمصير الخليجي المشترك. كما أن دولة "الإمارات" تدعو "إيران" باستمرار إلى تحكيم العقل والضمير والدين، والتجارب مع دعوة دولة "الإمارات" المتكرر لإجراء الحوارات المستمرة والسلمية بالنسبة لقضية الجزر[59].

ويبدو أن جميع الأبواب قد أوصدت أمام مبررات الحل السلمى والسياسى، فلم يبق أمام دولة "الإمارات" سوى الأعداد لرفع القضية إلى محكمة العدل الدولية، وفى مقابل هذا الموقف الإماراتى الهادئ المتزن والمنسجم مع ذاته يبرز الموقف الإيرانى انفعالياً مفتقداً إلى الحجة والبرهان هذا بالإضافة إلى التهديدات الكثيرة التى لا سبيل إلى حصرها، وفى 17 نوفمبر عام 1992م أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بياناً تناولت فيه البيان الصادر عن اجتماع وزراء الدفاع دول مجلس التعاون الخليجى فى "الكويت" قبل أيام، والذى أدانوا فى إجراءات "إيران" فى جزيرة "أبو موسى" وأكدوا دعمهم لمطالب "الإمارات" فى الجزيرة وسيطرتها على جزيرتى "طنب الكبرى" و"طنب الصغرى"[60].

---

(57) محمد نصر مهنا، دليل الخليج العربى، دراسة فى تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، ط1، دار الكتب والدراسات العربية، القاهرة، ص398.

(58) جودة حسين جودة، شبه الجزيرة العربية، دار المعارف، القاهرة، 1984م، ص69.

(59) وليد حمدى الأعظمى، المرجع السابق، ص15.

(60) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص340.

لقد تضمن البيان الإيرانى تهديدات مثل قوله "على موقعى هذا الإعلان أن يدركوا أن طرح هذ النوع من المطالب سيجلب لهم المزيد من الضرر ومعلومات مغلوطة مثل أن "إيران" لا تسمح لأحد بالتدخل فى شئونها الداخلية أو بالاعتداء على سلامة ووحدة أرضيها، وأن البيان الخليجى يتناقض مع الحقائق السياسية فى المنطقة ويكرر مطالب لا أساس لها[61].

وهذا التهديد المبطن يتطور ليصبح تهديداً علنياً عنيفاً، وغير متوقع على لسان الرئيس الإيرانى "هاشمى رفسنجانى" الذى أعلن فى خطبة الجمعة 25 ديسمبر عام 1992م، أنه لبلوغ الجزر الإيرانية فى الخليج الفارسى يتعين عبور جسر من الدم، ودعا إلى عدم تكرار أخطاء الرئيس العراقى "صدام حسين" الذى أراد تحويل نهراً رفندرود الإيرانى إلى "شط العرب" و"الكويت" إلى محافظ عراقية – إيران أقوى منكم، وللوصول إلى هذه الجزر يتعين عبور نهر من الدم[62].

أما دوافع "إيران" لهذه السلوكيات العدائية الاستفزازية فيمكن إيجازها كالتالى:

1) **دوافع اقتصادية:** تعيش "إيران" أزمة اقتصادية خاصة وأن السلطات الإيرانية تخصص جزءاً كبيراً من ميزانيتها لأغراض التسلح، وعليه عمدت "إيران" إلى تفجير أزمة جزيرة "أبو موسى" وطرد المواطنين العرب منها لتنفرد بالسيطرة على منابع النفط فى الجزيرة، ولتلهى الشعب الإيرانى بالخارج عن الداخل، كما فعل الشاه يوم استيلائه على الجزر عام 1971م. شاهد على ذلك أنه أثناء المحادثات التى جرت فى مايو عام 1992م بين الفريقين الإماراتى والإيرانى طالب هذا الأخير دولة "الإمارات" بدفع تعويضات مالية أدعى أن يستحقها بسبب الخسائر التى منيت بها "إيران" إبان حربها مع "العراق". كما أعرب عن شعوره بعدم الارتياح إزاء الحصة النفطية التى يحصل عليها من حقل مبارك النفطى، واتهم دولة "الإمارات" باستخراج كمية من النفط أكبر من تعلن[63].
2) **تشكل الإجراءات الإيرانية فى جزيرة "أبو موسى" مقدمات تمهيدية للسيطرة على منطقة الخليج وقد أعدت "إيران" لذلك خطة تقسيمية تتمثل فى الخطوات التكتيكية التالية:**

أ) عزل إمارة "الشارقة" عن باقى الاتحاد، وذلك بتنكيرها بمنتهاه عليها أن أمير الشارقة "سلطان بن محمد القاسمى" اعتمد دائماً على دعم "إيران" فى توازن القوى داخل الاتحاد، ودعوتها إلى التفاوض المباشر معها فى قضية جزيرة "أبو

---

(61) لبيب عبد الساتر، قضية الخليج تفاعل دائم وصراع ومستمر، دار المجانى، بيروت، 1979م، ص50.
(62) سامى سعيد الأحمد، تاريخ الخليج العربى، ط1، مركز دراسات الخليج العربى، القاهرة، 1985م، ص400.
(63) سعود الزيتون الخالدى، محطات تاريخية فى الخليج العربى والجزيرة العربية، ط1، الموسوعة العربية، الرياض، 1985م، ص150.

موسى" فقط[64].

ب) عزل دولة "الإمارات" عن شقيقاتها الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى، حيث وقفت هذه الأخيرة بحزم إلى جانب دولة "الإمارات" فى المطالبة بحقوقها المشروعة فى الجزر الثلاث[65].

ج) عزل القرار الخليجى عن مجمل القرار العربى بحيث نددت بتأييد جامعة الدول العربية ودول إعلان "دمشق" والمواقف العربية الداعمة لدولة "الإمارات" فى قضية الجزر، واعتبرت هذه القضية أمراً يخص دول الخليج وحدها. وقد أدى ذلك إلى حد تأزم العلاقات الدبلوماسية بينها وبين بعض الدول العربية كمصر والجزائر حيث سحبت "إيران" سبعة من دبلوماسى سفارتها فى "الجزائر" بعد إقرار هذه الأخيرة تخفيض علاقاتها معها إلى مستوى رمزى[66].

د) التنديد بالتأييد الدولى لقضية الجزر من خلال اتهامها لدولة "الإمارات" بأنها تسعى إلى تدويل قضية الجزر.

3) دوافع تسلطية:

فى عام 1992م تحدثت صحيفة صندای تايمز عن مخططات إيرانية لأمتلاك 2400 دبابة بحلول عام 1997م، وترغب الحكومة الإيرانية بشراء ثلاث غواصات صغيرة لتتوافر لها القدرة على التحكم فى حركة الملاحة داخل مضيق هرمز الزاخر بحركة السفن على اختلافها[67]، ويعتمد الإيرانيون على "كوريا الشمالية" فى مجال الأسلحة الاستراتيجية ويمتلكون الآن صواريخ "سكود" (ب) و(ث) متوسطة وبعيدة المدى.

لقد عملت "إيران" على تطوير قدراتها العسكرية لأنها تعلم تماماً أن القوى العسكرية لدى مجلس التعاون الخليجى مجتمعة تفوق ما عندها، فإن "إيران" تحقق بذلك جملة من الأهداف أهمها:

أ) السيطرة التامة على خطوط الملاحة فى الخليج العربى.

ب) الأسهام فى تضييق الخناق خصوصاً الاقتصادى على العراق.

ج) ج- وضع دول الخليج العربى تحت خط نظرها ومرمى مدفعيتها[68].

لقد عملت "إيران" على تطوير قدراتها العسكرية لأنها تعلم تماماً أن القوى العسكرية لدى مجلس التعاون الخليجى مجتمعة تفوق ما عندها ماعدا الفترة العسكرية العراقية والدعم العالمى لهذه الدول، وأنها اعتبرت أن المعسكر الإيرانى المرابطة فى هذه الجزر يشكل خطوطها الدافعية الأمامية وعليه فإن "إيران" تحقق بذلك جملة من الأهداف

---

(64) إبراهيم خليل العلاف وآخرون، دراسات فى تاريخ الخليج العربى، ط1، دار الفكر العربى، القاهرة، 1990م، ص350.

(65) وليد حمدى الأعظمى، المرجع السابق، ص20.

(66) مسعود الخوند، المرجع السابق، ص170.

(67) عبد الله محمد الطائى، دراسات فى تاريخ الخليج العربى 1970م – 1972م، ط1، سلطنة عمان، ص226.

(68) أحمد جلال التدمرى، الجزر العربية الثلاث "دراسة وثائقية"، 1990م، ص295.

أهمها:

أ) السيطرة التامة على خطوط الملاحة فى الخليج العربى.
ب) المساهمة فى تضييق الخناق، خصوصاً الاقتصادى على "العراق".
ج) ج- وضع دول الخليج العربى تحت خط نظرها ومرمى مدفعيتها.

لقد اتبعت دولة "الإمارات" إزاء قضية الجزر الخطوات التالية:

1) الدعوة المستمرة للحوار المباشر والتفاوض الثنائى بين الدولتين الجارتين.
2) عرض القضية فى اللقاءات المنفردة مع قادة بعض الدول الشقيقة والصديقة وممثليها الدبلوماسيين، ممن تربطهم علاقات ودية مع "إيران" بهدف إجراء الوساطة والمساعىالحميدة لحل المشكلة بالطريقة السلمية[69].
3) عرض القضية على المنظمات العربية والدولية مثل مجلس التعاون الخليجى وجامعة الدول العربية ومؤتمر القمة الإسلامى وهيئة الأمم المتحدة ومؤتمر عدم الانحياز، وحثها على استخدام نفوذها للضغط على "إيران" لإجراء مفاوضات سليمة حول قضية الجزر.
4) التأكيد على استمرار العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع الجارة المسلمة "إيران" من منطلق الانتماء الإقليمى الواحد وحسن الجوار، رغم التهديدات التى تطلقها "إيران" ضد جيرانها.
5) حشد التأييد الدولى الواسع لموقف "الإمارات" فى توجهها السلمى لحل القضية عن طريق الحل الدولى[70].

وفى مقابل ذلك تتجاهل البارانويا الإيرانية وجود جيران لها على الضفة المقابلة للخليج، وتضرب بعرض الحائط المساعى الحميدة التى يقوم بها الوسطاء أصدقاء الفريقين. ولم تتمكن حتى الأمم المتحدة من اتخاذ أى قرار حاسم بهذا الشأن، وبدأت دولة "الإمارات" تلوح بنقل القضية لمحكمة العدل الدولية باعتبارها الملاذ الوحيد القادر على الفصل القانونى فيها. وقد أقدمت دولة "الإمارات" على هذه الخطوة لسببين:

أ) حيازتها للأدلة التاريخية والقانونية التى تثبت ملكيتها للجزر.
ب) استنفاذ كافة الوسائل والسبل الهادفة إلى حل القضية سلمياً[71].

لقد رفضت "إيران" اللجوء إلى هذه المؤسسة العدلية الدولية خشية خسارتها لأنها تفتقر إلى الأدلة المثبتة ملكيتها للجزر، وفى عام 1996م أدعت "إيران" أن المجال الجوى لجزيرة أبو موسى تابع لإيران فى خطوة تصعيدية جديدة. واعتبرت دولة "الإمارات" هذا

---

(69) جمال المحايدة، إيران بين احتلال جزر الإمارات وعلاقتها الخليجية والعربية، جريدة الاتحاد، العدد 52، 13 مارس 1999م، ص10.

(70) أحمد خليل عطوى، دولة الإمارات العربية المتحدةن المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1981م، ص65.

(71) إبراهيم البحراوى، قبول التحكيم حول جزر الإمارات السلبية مرآة للنوايا الإيرانية، جريدة الاتحاد، العدد 25، 24 مارس، 1999م، ص35.

الإدعاء انتهاكاً صارخاً لسيادتها فى جزيرة "أبو موسى"[72].

وفى 26 فبراير عام 1999م أبلغت دولة "الإمارات" الأمين العام للأمم المتحدة "كوفى عنان" قلقها واحتجاجها على التصرفات الإيرانية فى جزيرة "أبو موسى"، حيث قام وزير الداخلية الإيرانى" عبد الواحد موسوى لارى" بافتتاح دار البلدية فى جزيرة "أبو موسى" المحتلة، وفى تلك الأثناء ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أن سلاح البحرية الإيرانى سينظم مناورات عسكرية عند مدخل الخليج وقرب جزيرة "أبو موسى". ونقلت الوكالة عن الضابط فى سلاح البحرية الإيرانى "فاريبورز فاضل" أن هذه المناورات التى أطلق عليها اسم الفاتح vv، وستجرى بين مضيق هرمز وجزيرة أبو موسى[73].

وأكثر من عام مضى على تولى الرئيس "محمد خاتمى" الرئاسة فى "إيران"، ولم يتغير شيء فى السياسة الإيرانية بالنسبة للجزر. وما نلاحظه اليوم هو الانفتاح بين "إيران" و"الولايات المتحدة الأمريكية" وأصدقائها فى أوروبا من ناحية بما يحقق أملنا فى كسر طوق العزلة المفروض على "إيران"، ونلاحظ من ناحية ثانية أن هذا الأمل يرافقه تصعيد من جانب الأخوة الإيرانيين فى لهجتهم العنيفة مع أشقائنا فى دولة "الإمارات"[74].

وفى ظل الظروف الإقليمية الحالية يبدو من الصعوبة التواصل إلى حل سلمى لقضية الجزر، ولن يتم ذلك إلا بعد تصحيح جملة من المسارات فعلى الصعيد الإيرانى ثمة عدة خطوات مطلوب اتخاذها من قبل "إيران" الثورة لتصحيح العلاقة مع جيرانها العرب من ذلك:

1) نفض غبار النزعة القومية عنها واستبدالها بالفكر الدينى والجيو إقليمى، وهذا يصب فى مصلحة "إيران" قبل غيرها حيث تطورت وسائل الاتصال والتواصل بين الشعوب والأمم، كما فى العلاقة بين "الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربى"[75].
2) إن "إيران" الثورة مدعوة اليوم إلى قراءة من نوع آخر هى قراءة العلاقات مع الغرب. فسياسة الاحتواء المزدوج التى تتبعها "أمريكا" إزاء "العراق" و"إيران" ينبغى أن تجعل "إيران" أحوج ما يكون إلى إعادة النظر فى تصحيح علاقاتها مع جاراتها العربية بل ومع كل العالم الإسلامى.

ومن هنا ينبغى أن تكون قضية الجزر العربية الثلاث فاتحة هذا التقارب والتعاون الخليجى، وإن دولة "الإمارات" مهيأة للجلوس إلى طاولة المفاوضات، أما فيما يخص دولة "الإمارات" وبانتظار انتهاء "إيران" من مراجعة حساباتها، فإننا نوصى

---

[72] محمد متولى، حوض الخليج العربى "الأوضاع السياسية والاقتصادية"، جـ2، ط1، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1974م، ص10.

[73] عبد العزيز عوض، دارسات فى تاريخ الخليج العربى الحديث، جـ2، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991م، ص45.

[74] محمد متولى، المرجع السابق، ص45.

[75] جرن يورك، الخليج، ترجمة دهام موسى العطاونة، لندن، 1988م، ص64.

باتخاذ الإجراءات التالية[76]:

- المثابرة على المطالبة باسترجاع الجزر الثلاث والتمنع بكل حزم ودون قيد أوشرط عن الاعتراف بالتغير الإقليمى غير المشروع فى هذه الجزر.
- تشكل هيئة إماراتية عليا رفيعة المستوى مطمعة بعناصر خليجية أخرى، بل عربية وإسلامية بغرض عرض قضية الجزر وتوضيح أبعادها وبذل الجهود مع "إيران" لتسوية القضية سلمياً قبل اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.
- عدم التريث والتردد فى نقل القضية إلى المحكمة الدولية مع الوثائق والأسانيد القانونية(77).
- لقد كانت الدول العربية مدعوة اليوم إلى رسم استراتيجية سياسية موحدة تقوم على الأسس التالية:
- نبذ الأحقاد والخلافات الشخصية وتكثيف لقاءات المصارحة والمصالحة بما فى ذلك "العراق" بهدف اتحاد موقف عربى موحد.
- تشكيل قوة عسكرية مستعدة للتدخل السريع.
- دعوة "إيران" للانضمام إلى هذا التحالف.

لقد تبين أن "إيران" تحتفظ بالجزرلحماية أمن الخليج، فإننا نقترح ما يلي:

1) اعتراف إيران والدول الخليجية الأخرى بأن أمن الخليج هو مسئولية خليجية مشتركة بينها جميعاً.
2) العمل على تسوية الخلافات بينهما.
3) اعتراف "إيران" بملكية الإمارات للجزر، ومن ثم اعتبار الجزر منطقة عسكرية.
4) جلاء هذه القوات عن الجزر مع زوال الخطر عن الخليج وعودة الجزر بعد ذلك إلى أحضان دولة الإمارات[78].

وقد وقفت الدول العربية ضد الاحتلال الإيراني للجزر ، وتمثل موقف المملكة العربية السعودية في وقوفها بجانب مطالب دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأصدرت الحكومة السعودية بيانا عبرت فيها عن دهشتها للتصرف الإيراني ، ودعت إلي حل المسألة بالطرق السلمية[79] ومع ذلك فقد أستمرت مطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة بعودة الجزر المحتلة إليها في كل المحافل والمؤتمرات ، وهو النزاع الذي مازال قائم حتي الأن.

---

(76) صبرى فارس الهينى، الخليج العربى، دراسة الجغرافيا السياسية، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981م، ص365.

(77) أحمد يوسف أحمد وآخرون، أمن الخليج العربى "دراسة فى الإدراك والسياسات"، مركز الدراسات والبحوث، القاهرة، 1994م، ص53.

(78) محمود توفيق محمود، موقع الإمارات العربية المتحدة "دراسة فى تحليل القوة"، جامعة الكويت، مايو 1987م، ص95.

(79) ابتسام حسون ، علاقة المملكة العربية السعودية بدول الخليج ، ص341.